

موريس متي

نهاية أيلول الجاري ينتهي العمل بتعميم مصرف **#لبنان** رقم 151 المتعلق بالسحوبات الشهرية وفق تسعيرة 3900 ليرة للدولار الواحد، فيما نتجه الانظار إلى ما قد يصدر عن **#مصرف لبنان** ومجلسه المركزي في الأيام المقبلة لناحية إما تمديد العمل بالتعميم الحالي أو تعديل سقف السحوبات وسعر صرفها.

يدرس المجلس المركزي كل الاقتراحات والاحتمالات من حيث إمكانية تعديل سعر صرف السحوبات ورفعها إلى أكثر من 3900 ليرة للدولار، والأهم مع تقييم تبعات أثر رفع سعر صرف السحوبات بالنسبة للكتلة النقدية بالليرة اللبنانية في الأسواق وسعر صرف دولار "السوق السوداء" وأي سعر بيع وشراء الشيكات في السوق. فأى خطوة غير مدروسة ستؤدي حتماً إلى زيادة حجم الكتلة النقدية بالليرة اللبنانية أي زيادة إضافية في حجم السيولة بالليرة ما يدفع أكثر بسعر **#الدولار** في السوق السوداء للتخليق مجدداً. لهذه الغاية، عقد أمس اجتماع في مصرف لبنان جمع الحاكم رياض سلامة ورئيس جمعية المصارف سليم صفير خصص للبحث في إمكانية رفع سقف السحوبات النقدية بالليرة التي اعتمدها مصرف لبنان. وتؤكد مصادر المركزي ان كل ما يحكى عن تعديل لسعر الصرف المحدد ضمن التعميم 151 عند 3900 ليرة هي معلومات غير صحيحة، والمجلس المركزي لن يبحث في هذا الملف قبل حلول نهاية أيلول الجاري، على ان يتخذ قراره المناسب لناحية تعديل سعر صرف السحوبات في جلسة يعقدها المجلس المركزي في 29 أيلول. كل الخيارات مطروحة لكن المجلس المركزي وعلى رأسه الحاكم سلامة ينتظران أي تطور على صعيد ملف تشكيل الحكومة وانعكاس أي تطور على السوق الموازية. فأى تطور إيجابي في الأيام المقبلة قد ينعكس تراجعاً في سعر صرف دولار السوق، وأي تطور سلبي قد يرفع سعر الدولار أكثر. ومن هنا تؤكد مصادر المركزي لـ"النهار" استحالة تحديد أي تسعيرة للسحوبات الجديدة قبل ان تتبلور الصورة. وتتشدّد المصادر على ان أي قرار غير مدروس يساهم حتماً في زيادة الكتلة النقدية بالليرة اللبنانية في الاسواق وحجمها حالياً يقارب 43 الف مليار ليرة، ما يعني ان أي تعديل لسعر دولار السحوبات المصرفية بعد إنتهاء مفعول التعميم 151 نهاية شهر أيلول، قد يترافق مع خفض لسقف السحوبات بالليرة من المصارف، ما يعني ان القدرة الشرائية للمواطنين لن ترتفع، فالسقف الاجمالية للسحوبات الشهرية بالليرة ستبقى على حالها للإبقاء على الكتلة النقدية ذاتها في السوق وعدم زيادة نسبة التضخم أكثر وما يترافق معه من ارتفاع للاسعار خصوصاً مع رفع الدعم عن المحروقات بشكل كامل في نهاية أيلول، وأيضاً قرار بتعديل سقف السحوبات وتسعيرة سحب الدولار من المصارف مع إمكانية رفعها، تؤثر على سوق "بيع وشراء" الشيكات، وفي هذا السياق تؤكد مصادر مصرفية ان حالة من المراوحة تسود السحوبات من الحسابات بالدولار على اساس سعر 3900 ليرة في ظل كل ما يحكى عن إمكانية تعديل سعر صرف الودائع بالدولار وإمكانية رفعها، كما تسود حالة من الترقب عملية بيع وشراء الشيكات، فحالياً تسعيرة الشيكات بالدولار تراوح قرب 3550 ليرة للدولار الواحد، وأي تعديل لرفع سعر سحوبات الدولار من المصارف فوق 3900 ليرة، يعني حكماً ارتفاع تسعيرة الشيكات، ما يفسر حالة المراقبة لمن يُعرفون ببايعي الشيكات.

ومع قرب انتهاء العمل بالتعميم 151 تدخل لجنة المال والموازنة على خط مساعلة المعنيين في القطاع المالي، حول جدوى الاستمرار بهذا التعميم أو ضرورة تعديله وتعديل سعر صرف السحوبات والسقوف الشهرية، حيث ان السحب على اساس 3900 ليرة للدولار حالياً يؤدي إلى اقتطاع ما نسبته 85% من ودائع المواطنين مقارنةً بسعر دولار السوق الذي يتخطى 20 ألف ليرة تقريباً. وفي هذا السياق تخصص لجنة المال والموازنة جلستها غداً للبحث في كل ما هو مرتبط بسعر الصرف والاستماع إلى آراء مصرف لبنان والمصارف خصوصاً في ظل وجود استثنائية في تحديد سقف السحوبات الشهرية لمختلف المودعين، إضافة إلى الاستماع إلى موقف وزير المال الذي يمثل الحكومة مع درس ما يتعلق بالسحوبات على اساس سعر صرف 3900 ليرة للدولار بالنسبة للسحوبات الشهرية وفي أسباب بقاء 5 اسعار صرف في لبنان، بحسب ما أكد رئيس لجنة المال والموازنة النائب إبراهيم كنعان، من السعر الرسمي الذي هو 1500 ليرة، إلى 8000 ليرة للمحروقات، ومنصة "صيرفة" التي بدأت على 12000 ويفوق التداول الـ15000 ليرة حالياً، وصولاً إلى السوق السوداء التي تناهز الـ20000 ليرة.

بالعودة إلى المجلس المركزي لمصرف لبنان واجتماعاته الاسبوعية، فقد علمت "النهار" ان المجلس سيعقد اليوم إجتماعه برئاسة سلامة ولن يتطرق نهائياً إلى مصير التعميم 151، فيما يبقى على جدول اعماله ملفات عديدة أهمها ملف تأمين الاموال اللازمة لتمويل استيراد المحروقات خلال أيلول الجاري على اساس 3900 ليرة للدولار قبل رفع الدعم نهائياً عن المحروقات نهاية الشهر. وفي التفاصيل، يعود النقاش جدياً إلى مسألة التحويلات الآتية من الخارج بالدولار الاميركي والعملات الاجنبية الاخرى عبر مكاتب التحويل المالية، والطرح الذي ركز على تسديد نسبة من هذه الحوالات بالليرة اللبنانية على اساس سعر المنصة ونسبة أخرى بالدولار الاميركي، وهو القرار الذي يترتب المجلس المركزي قبل اتخاذه مع طرح بعض المقاربات المختلفة لناحية الاستفادة من هذا "الدولار" لتمويل استيراد المحروقات بقيمة 225 مليون دولار لشهر أيلول على اساس الآلية التي تم الاتفاق عليها خلال الاجتماع النفطي الاخير في قصر بعيداً. كما علمت "النهار" ان اجتماع المركزي سيبحث أيضاً في ملف دعم الدواء. وهنا تصف مصادر مصرف لبنان ما يقوم به وزير الصحة في حكومة تصريف الاعمال حمد حسن من مداخلات على مستودعات الادوية بالهدية لناحية ان مصرف لبنان لم يوقف دعم الادوية وقام بتأمين المليارات لتمويل استيراد الادوية المدعومة، ولكن فشل الدولة في محاربة الإحتكار والتخزين وغياب التفتيش فضح المستور. أما بالنسبة إلى اجتماع اليوم، فالمجلس المركزي سيعود ليؤكد انه مستمر بدعم استيراد ادوية الامراض المزمنة والمستعصية وحليب الاطفال والطحين على اساس 1500 ليرة للدولار والمحروقات على اساس 3900 ليرة حتى نهاية أيلول، فيما علمت "النهار" ان المشكلة الاساسية التي ما زالت عالقة مع مستوردي الادوية تتمثل بالمستحقات المترامية لدى المركزي وقيمتها 485 مليون دولار، حيث يشترط المركزي لصرف جزء منها ان يتم استخدام الاموال لاستيراد ادوية جديدة وليس لتسديد ديون الشركات، وهو ما تتحفظ عنه بعض الشركات المستوردة للأدوية.